|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)****الاجتماع الثالث – اجتماع افتراضي، 18-17 سبتمبر 2020** |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-3/3-A** |
| **3 سبتمبر 2020** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية |
| وجهات نظر بشأن المواد من 5 إلى 8 والتذييل 1من لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 |
|  |

مقدمة

وفقاً لخطة العمل المتفق عليها في اجتماع سبتمبر لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG-ITR)، يسر أستراليا وكندا والولايات المتحدة أن تقدم وجهات نظرها بشأن المواد من 5 إلى 8 والتذييل 1 من لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012. ومن وجهة نظرنا، فإن الأحكام المتعلقة برسوم الترسيم والمحاسبة وأمن الشبكات وحصانتها والاتصالات الإلكترونية غير المرغوبة المرسلة بالجملة غير قابلة للتطبيق وغير مرنة في بيئة الاتصالات المعاصرة. وأي محاولة لمراجعة هذه اللوائح لمراعاة الظروف الاقتصادية الحالية والتكنولوجيات والخدمات الناشئة ستلقى نفس مصير الأحكام الحالية - لأن سرعة التغير في السوق وفي البيئة التنظيمية ستجعل الأحكام التفصيلية للمعاهدة متقادمة على الدوام.

المناقشة

لقد سلطنا الضوء في مساهمة سابقة مقدمة لاجتماع فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية في سبتمبر 2019 على إحدى المشاكل الأساسية المتعلقة باستعمال صك له صفة معاهدة في محاولة لتنظيم سوق تتسم بالمنافسة والدينامية. ويجب أن تكون أحكام المعاهدة المتعلقة بالاتصالات مرنة بما يكفي لتواكب التغييرات المستمرة في السوق. وستواجه أحكام المعاهدة المصممة لمعالجة جوانب محددة من سوق متطورة تقادماً مستمراً.

ويمكن ملاحظة هذا التوتر الجذري في العديد من أحكام لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012. فعلى سبيل المثال، تتضمن المادة 8 والتذييل 1 بشأن الترسيم والمحاسبة العديد من الأحكام التفصيلية التي تحكم تحديد رسوم المحاسبة بين الدول الأعضاء، ولكن الغالبية العظمى من الحركة لم تعد يتم تبادلها بموجب نظام رسوم المحاسبة هذا. ونتيجةً لذلك، فإن المادة 8 والتذييل 1 لا صلة لهما إلى حد كبير بالبيئة الحالية للاتصالات الدولية. وقد تعيق محاولة تطبيق أحكام رسوم المحاسبة أو حتى مراجعتها من أجل تطبيقها على الترتيبات الحالية المستندة إلى السوق، تدفق حركة الاتصالات الدولية وقد تردع ابتكارات السوق والابتكارات التكنولوجية التي تحسّن الخدمات وتخفض الأسعار للمستهلكين. وبالإضافة إلى ذلك، أدت زيادة الاستثمارات والمنافسة على مر السنين إلى زيادة سعة الشبكات وانخفاض سعر تبادل الحركة الدولية مقارنةً بنظام رسوم المحاسبة.

وتنعكس غالبية أحكام المادة 5 المتعلقة بسلامة الأرواح البشرية وأولوية الاتصالات في جميع صكوك الاتحاد ولا تؤدي إلى أهمية/قيمة إضافية هنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكم المتعلق بتوفير المكالمات المجانية في حالات الطوارئ لا لزوم له نظراً إلى أن المشغلين في أغلبية الدول الأعضاء، إن لم يكن جميعها، يقدمون هذه الخدمة منذ زمن طويل.

ومن وجهة نظرنا، فإنه الحكم المتعلق بأمن الشبكات وحصانتها الوارد في المادة 6 ليس له فائدة عملية تذكر. ونرى أن الحلول التقنية لمعالجة أمن الشبكة وحصانتها ستؤدي إلى النتيجة المرغوبة على نحو أفضل مما يوفره الحكم التنظيمي الوارد في لوائح الاتصالات الدولية.

وبالمثل، نرى أن الحكم المتعلق بالاتصالات الإلكترونية غير المرغوبة المرسَلة بالجملة (على سبيل المثال، الرسائل الاقتحامية) في المادة 7 غير فعّال وغير قابل للتطبيق. وتشهد تدابير مكافحة الرسائل الاقتحامية تطورات سريعة للغاية تحول دون معالجتها في وثيقة مستقرة كمعاهدة مثل لوائح الاتصالات الدولية. ويشهد هذا المجال تطورات متواصلة وستكون أي محاولة لمعالجة أمر الرسائل الاقتحامية من خلال لوائح الاتصالات الدولية عقيمة ومتقادمة على الفور. وأفضل الآليات فعالية للتصدي للرسائل الاقتحامية هي الآليات التكنولوجية.

الخلاصة

من المرجح أن تصمد أحكام المعاهدات التي تكون ذات طابع عام أمام ظروف السوق المتغيرة والابتكارات التكنولوجية. ونحن نرى أن أحكام لوائح الاتصالات الدولية العامة الواردة في دستور الاتحاد واتفاقيته أكثر قدرة على الصمود وعلى تحمل البيئة السوقية والتكنولوجية المتغيرة.[[1]](#footnote-1)

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. انظر وثيقة المعلومات رقم 5، فريق الخبراء المعني باستعراض لوائح الاتصالات الدولية (2009-2007)، بشأن العلاقة بين لوائح الاتصالات الدولية والدستور والاتفاقية، المتاحة في <https://www.itu.int/md/T05-ITR.EG-INF-0005/en>. [↑](#footnote-ref-1)